دفاتر السياسة والقانون المجلد: 18 / العدد: 02 (2026) ص ص: 145 - 159

صناعة السياسة العامة في الجزائر بين مقتضيات الدور الحزبي وإكراهات البيئة البنيوية

Public Policy-Making in Algeria: Party Role Requirements vs. Structural Environment Pressures

محمد الصالح بوعافية*

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، Bouafia.mohamedsalah@univ-ouargla.dz

تاريخ الإرسال:04/03 / 2026* تاريخ القبول:2026/05/20* تاريخ النشر: 02/ 06 /2026

ملخص:

تقصى هذه الدراسة مآلات التأثير الحزبي في هندسة السياسات العامة بالجزائر، ملقيةً الضوء على جدلية الفاعلية المؤسسية في مقابل الكوابح البنيوية التي تحجم أدوارها. وعبر اتخاذ المنهج التحليلي النوعي مساراً لها تعمل الدراسة على تفكيك الأدبيات السياسية وسبر أغوار التفاعلات المعقدة بين الفاعلين الحزبيين ومؤسسات القرار السيادي. هذا وتنبع قيمتها الجوهرية من فرضية مفادها أن الأحزاب، وإن تبوأت رسمياً مكانة الفاعل الأساسي، إلا أن بصمتها الفعلية في توجيه بوصلة السياسات تظل رهينة هامش محدود ، نتيجة اصطدامها بمركزية القرار واضمحلال الاستقلال الحزبي، فضلاً عن معوقات بنيوية تتجسد في هشاشة التعددية، وتغول الجهاز الإداري وترهل التأطير التنظيمـــي.

وتخلص الدراسة إلى رصد فجوة عميقة بين المتخيل النظري لدور الحزب السياسي وواقع ممارسته في مطبخ السياسات العامة. وتأسيساً على ذلك تنتهي إلى حتمية صياغة إصلاحات مؤسسية جوهرية تُعيد للأحزاب السياسية حيويتها، وتجعل منها ركيزةً في صياغة قرار وطني يجسد قيم الحوكمة التشاركية ويرتقي بجودة المخرجات السياساتيـــة.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، السياسة العامة، الفاعلية المؤسسية، التحديات البنيوية، صنع القرار.

Abstract:

This study examines the influence of political parties on public policy-making in Algeria, analyzing the dialectic between institutional effectiveness and structural constraints.

Using a qualitative approach, it explores the interactions between party actors and sovereign decision-making bodies. The findings support the hypothesis that despite their formal status parties exert limited actual influence due to centralized decision-making, eroded autonomy and administrative dominance. The study reveals a significant gap between the theoretical roles of parties and their practical involvement in "policy-making." It concludes by emphasizing the need for fundamental institutional reforms to revitalize political parties as pillars of participatory governance and effective national policy outcomes.

Keywords: Political Parties, Public Policy, Institutional Effectiveness, Structural Challenges, *Structural Constraints,* Decision-Making.

* **محمد الصالح بوعافيـــــــة**

مقدمة:

تُعد الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية الحديثة المحرك الجوهري لآليات التداول على السلطة، والقناة الشرعية لبلورة المطالب المجتمعية وتحويلها إلى خيارات سياساتية ملموسة. وفي السياق الجزائري شهدت البيئة السياسية تحولات عميقة منذ إقرار التعددية، سعت من خلالها الدولة إلى مأسسة المشاركة السياسية وإدماج الفاعلين الحزبيين في دوائر صنع القرار. ومع ذلك لا يزال التساؤل قائماً حول الوزن النوعي لهذه الأحزاب في هندسة السياسات العامة، إذ تبرز فجوة بنيوية بين النص الدستوري الذي يمنحها مشروعية التمثيل، وبين الواقع الوظيفي الذي يحصر دورها غالباً في مستويات بروتوكولية أو انتخابية موسمية، مما يجعل من دراسة فاعليتها ضرورة أكاديمية لفهم آليات اشتغال النظام السياسي الجزائري.

لكن و على الرغم من الترسانة القانونية والإصلاحات المتتالية التي تهدف إلى تعزيز الانفتاح السياسي يلاحظ وجود تراجع في قدرة الأحزاب السياسية الجزائرية على التأثير في مخرجات السياسة العامة وصناعة القرار الوطني. ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في التساؤل المحوري التالـــي:

إلى أي مدى استطاعت الأحزاب السياسية في الجزائر ممارسة دورها كفاعل مؤسسي في صناعة السياسات العامة؟ وما هي العوائق البنيوية والمؤسسية التي تحول دون فاعليتها في توجيه التوجهات الكبرى للدولة؟

وتأسيسًا على هذه الإشكالية المطروحة، تنطلق الدراسة من الفرضيتين الآتيتيـــن:

-الفرضية الأولى: تعاني الأحزاب السياسية في الجزائر من تبعية وظيفية للمؤسسات الإدارية والتنفيذية، مما يقلص من قدرتها على المبادرة في صياغة السياسات العامة المستقلـة.

-الفرضية الثانية: تشكل مركزية القرار وهشاشة البناء التنظيمي الداخلي للأحزاب عوائق بنيوية تحول دون تحولها إلى بيوت خبرة Think Tanks قادرة على تقديم بدائل سياساتية فعالة.

هذا وتصبو هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن تلخيصها فـــــي:

-تفكيك العلاقة التفاعلية بين الأحزاب السياسية ومؤسسات السلطة التنفيذية في مطبخ صناعة القرار.

-تحديد وتشخيص القيود الدستورية والممارساتية التي تحد من استقلالية القرار الحزبي في الجزائر.

-استشراف آفاق الإصلاح المؤسسي الكفيلة بتفعيل دور الأحزاب السياسية كشريك في الحوكمة التشاركية.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج التحليلي النوعي أو ما يعرف باللغة الأنجليزية بـــــ Qualitative Analytical Approach ، وذلك من خـــــلال:

-أداة تحليل المضمون: لاستقراء النصوص القانونية والدستورية المنظمة للعمل الحزبي.

-الاقتراب المؤسساتي: لفهم طبيعة توزيع القوة داخل النظام السياسي الجزائري وكيفية تقاطع الأدوار بين الفاعل الحزبي والجهاز الإداري، مما يسمح بتقديم رؤية نقدية موضوعية لواقع الممارسة السياسية.

1.الأطر النظرية والمفاهيمية للأحزاب السياسية والسياسة العامة: مقاربة في الأبعاد والتقاطعات الوظيفية.

تتبلور الأحزاب السياسية ككيانات مؤسسية وتجمعات طوعية تذوب فيها إرادات الأفراد ضمن أطر أيديولوجية وبرامجية مشتركة، تسعى من خلالها قوى مجتمعية إلى حشد التأييد الشعبي لتمثيل رؤاها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والوصول بها إلى سدة الحكم كغاية استراتيجية. وفي المقابل تبرز السياسة العامة كحقل معرفي ديناميكي ومجال حيوي تتشابك فيه أدوار الفاعلين والمؤسسات، مشكلةً بذلك الإطار التفاعلي الذي تُصاغ فيه توجهات الدولة.

ورغم الزخم المعرفي الذي رافق تطور نظريات السياسة العامة، إلا أن هذا الحقل الذي لم يتكرس كعلم مستقل إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا يزال يفرض تحديات إبستمولوجية تستوجب التدقيق المفهومي والتحديد الإجرائي لاستيعاب تعقيدات الواقع السياسي المعاصر.

1.1. المقاربات النظرية والأطر المفاهيمية للأحزاب السياسية

تتبوأ الأحزاب السياسية مركزاً محورياً في حركية النظم السياسية المعاصرة، إذ تشكل القناة المؤسسية الأكثر فاعلية لتأطير القوى الاجتماعية وتحويل تطلعات المكونات الطبقية، والطائفية، والإثنية إلى برامج سياسية

هادفة. وفي البيئات التعددية تبرز الأحزاب السياسية كآليات بنيوية لتدبير الصراعات سلمياً وضبط التوازنات بين المصالح المتضاربة، فضلاً عن دورها الجوهري في مأسسة المشاركة السياسية للمواطنين، حيث يظل المتغير الحزبي هو المحدد الأساسي والمفسر الأبرز لاتجاهات السلوك الانتخابي لدى الكتلة الناخبـــــة.
هذا ولا تقتصر ماهية الحزب السياسي على كونه مجرد تكتل بشري، بل يتجاوز ذلك ليكون مؤسسة قانونية ووظيفية. ويمكن استجلاء هذا المفهوم عبر مستويين أساسيين:
فلغوياً يشير مفهوم الحزب إلى الطائفة أو الجماعة المتآلفة على أمر ما، وهو ما يعكس جوهر التجمع والوحدة.
أما اصطلاحياً فالمقصود به تنظيم دائم يتمتع بهيكل هرمي (وطني ومحلي)، يهدف إلى حشد التأييد الشعبي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها لتنفيذ برنامج سياسي محدد.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تتحدد لغوياً بصفتها تجمعات بشرية متجانسة حول غاية مشتركة، فإن مفهومها يتسع اصطلاحياً ليعكس تباين المدارس الفكرية. فالفكر الليبرالي ينظر للحزب السياسي كأداة للمنافسة الانتخابية وتجسيد للتعددية في المجتمعات الديمقراطية. أما الفكر الماركسي فيحصر ه في كونه تعبيراً سياسياً عن الطبقة الاجتماعية وأداة للصراع الطبقي للوصول إلى دكتاتورية البروليتاريا. بينما يركز الفكر العربي على الجمع بين الأهداف الأيديولوجية والوصول السلمي للسلطة أو التأثير فيها.

وسعياً لفك الاشتباك المفاهيمي حول هذه الظاهرة، تعددت مقاربات الفكر السياسي في تعريف الحزب تبعاً لزوايا النظر الوظيفية والبنيوية. فبينما ركزت المقاربة التقليدية لدى إدموند بيرك على البعد الأخلاقي والأيديولوجي، باعتبار الحزب هيئة وطنية متحدة حول مبادئ مشتركة لترقية المصلحة العامة، اتجه ماكس فيبر نحو تحليل أكثر واقعية، إذ نظر للحزب كجمعية طوعية تهدف ببراغماتية إلى تمكين قادتها من السلطة وتوفير مزايا مادية ومعنوية لمنتسبيها.(الأسود، 2003، ص112) وإلى جانب هذه المقاربات الفكرية، يكتسي الحزب السياسي صبغةً دستوريةً جوهريةً في النظم المعاصرة، وهو ما أكده الفقيه القانوني عبد الله عبد الغني بسيوني، إذ لا ينظر إلى الأحزاب السياسية كمجرد كيانات طوعية أو تنظيمات هيكلية فحسب، بل يراها أدوات قانونية لممارسة السيادة الشعبية. فوفقاً لهذا المنظور، تضطلع الأحزاب بوظيفة المأسسة القانونية للعمل السياسي، حيث تعمل على تحويل الإرادة الشعبية المشتتة إلى برنامج عمل حكومي أو معارضة دستورية منظمة، ومن ثم يصبح الحزب السياسي في الفكر الدستوري المعاصر هو الوسيط الضروري الذي يضمن التوازن بين حقوق المواطنين وواجبات السلطة، محولاً الصراع السياسي من مواجهة في الشارع إلى حوار قانوني داخل قبة المؤسسات التشريعية.(بسيوني، د ت ن، ص 298). ومن زاوية التنظيم والمأسسة، يرى موريس دوفرجييه أن الحزب يتجاوز كونه تكتلاً بشرياً ليصبح شبكة معقدة من التشكيلات المكانية المترابطة مركزياً.
ويعد التمييز بين أحزاب الكوادر وأحزاب الجماهير من أهم إسهاماته في علم الاجتماع السياسي، حيث يربط هذا التصنيف بين البنية التنظيمية للحزب وقاعدته الشعبية، فأحزاب الكوادر نشأت تاريخياً في سياق المجتمعات ذات الاقتراع المحدود، حيث كان التركيز على النخبة وليس على التوسع الشعبي، مثل الأحزاب الليبرالية التقليدية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. اما أحزاب الجماهير فقد ظهرت نتيجة لتوسع حق الانتخاب والحاجة إلى حشد القاعدة العريضة من العمال والفئات الشعبية لدعم القضايا الاجتماعية، مثل الأحزاب الاشتراكية والعمالية التي ظهرت في أوروبا خلال القرن العشرين.(دوفيرجيه، 2011، ص ص79-85)

وفي المقابل، أضفى هانس كلسن صبغة دستورية على هذا التعريف، حين اعتبر الأحزاب السياسية أجهزة حيوية لصناعة الإرادة الجماعية للدولة، مؤكداً استحالة قيام ديمقراطية حديثة دون وسيط حزبي يؤطر هذه الإرادة.(الأسود، ص112).

وانطلاقاً من هذه الرؤى المتعددة، يمكن استخلاص أن الحزب السياسي هو تنظيم دائم، محلي ووطني يسعى لحشد التأييد الشعبي بغرض ممارسة السلطة وتنفيذ برنامج سياسي محدد، وهو ليس مجرد أداة للصراع على السلطة، بل هو ركيزة استقرار للنظام السياسي وعنصر الجذب الذي يدور حوله السلوك الانتخابي.

2.1. ماهية السياسة العامة وهندسة صناعتها: من التحديد المفاهيمي إلى مسارات التنفيذ

تُعد السياسة العامة حجر الزاوية في عمل النظم السياسية المعاصرة، فهي تمثل الترجمة العملية لتوجهات الدولة واستجابتها لتطلعات المجتمع. وإذا كانت الأحزاب السياسية تمثل القنوات الحيوية لنقل هذه التطلعات، فإن عملية تحويل المطالب الشعبية إلى برامج عمل حكومية تمر عبر مسارات معقدة تتداخل فيها الأبعاد المعرفية والتقنية والسياسيــة. هذا ولا يمكن اختزال السياسة العامة في كونها مجرد حزمة من القرارات، بل هي تعبير عن رؤية الدولة الفلسفية والسياسية تجاه قضايا المجتمع، وهي بهذا المعنى تتمايز بشكل جذري عن القرارات الإدارية الروتينية. فبينما تتسم الأخيرة بكونها إجراءات تقنية محدودة الأثر تهدف إلى تسيير المرفق العام بصفة يومية، تنفرد السياسة العامة بخصائص الشمولية، الهدفية، والإلزام القانوني، فضلاً عن كونها نتاجاً لتفاعلات معقدة بين فاعلين متعددين ، بمعنى أنها تتبلور كظاهرة سياسية مركبة تتجاوز في جوهرها مجرد القرارات الإدارية، لتشكل المخرجات الحيوية للتفاعل المستمر بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في سبيل صياغة الحاضر واستشراف المستقبل. والأكيد أن المقاربات النظرية قد تعددت في تفسير هذه الظاهرة، حيث يبرز المنظور السلوكي(مقاربة القوة) مع رواد مثل لاسويل وروبرت دال، ليختزل السياسة العامة في كونها تجسيداً لعمليات الاستحواذ والتوزيع السلطوي للموارد والمكانة، ومحصلة للصراع والمساومة بين النخب والقوى المؤثرة التي تملك القدرة على إنفاذ إرادتها.(الفهداوي، 2016، ص34) وفي مقابل ذلك، يقدم تحليل النظم بقيادة ديفيد استون وجابريال ألموند رؤية أكثر ديناميكية، تنظر للسياسة العامة كاستجابة نسقية وتفاعلية بين النظام السياسي وبيئته الشاملة، فهي المخرجات التي تعالج مدخلات المجتمع من مطالب ومشكلات، محولةً إياها إلى قرارات تضمن استقرار النسق وتوازنه.(قرقاح، 2010-2011، ص23).

أما المنظور المؤسساتي، فيعيد الاعتبار للدولة كبنية تنظيمية مركزية، حيث تصبح السياسة العامة برنامج عمل هادف ومساراً عقلانياً تقوده الحكومة بأجهزتها المختلفة (التنفيذية والتشريعية) لتحقيق الصالح العام، وهو ما أكدته طروحات توماس داي وجيمس أندرسون بجعلها فعلاً حكومياً مقصوداً لمواجهة قضايا المجتمــع.(القريوتي، 2006، ص30)

إجرائياً، يمكن تعريف السياسة العامة بأنها المنظومة المتكاملة من التفاعلات التي تبدأ باستقبال المطالب والمشكلات المجتمعية لتمر عبر قنوات التحليل والمعالجة داخل النظام السياسي، وتنتهي بصدور قرارات وسياسات ملزمة تهدف إلى إدارة الموارد وحل الأزمات الآنية والمستقبلية، بما يضمن فاعلية البناء المؤسسي في تحويل الخطط النظرية إلى واقع ملموس يلامس حياة المواطن.

ويجب أن نشير أن مستويات التعامل مع الشأن العام تتمايز بين أبعادٍ ثلاثة، بُعد معرفيٍ يستهدف الفهم(التحليل)، وبُعد إجرائيٍ يستهدف التنفيذ(الصنع)، وبُعد تفاعليٍ يستهدف التوافق(الرسم)، حيث تشكل هذه الأبعاد معاً دورة حياة السياسة العامة. فالعملية السياسية تتكامل ضمن حلقة ديناميكية تبدأ بـ تحليل السياسات العامة، بوصفه النشاط الذهني والمنهجي القائم على تفكيك المشكلات العامة واستقصاء مسبباتها، بهدف صياغة بدائل وحلول استراتيجية ترتكز على معايير الكفاءة والترشيد، فهو الأداة المعرفية التي تسبق وترافق القرار لضمان فاعليته. وعند الانتقال من التنظير والتحليل إلى حيز التنفيذ، يبرز مفهوم صنع السياسة العامة والذي يمثل الجانب الحركي والمنظم للدولة، فهي ليست مجرد قرارات عفوية أو تصرفات ظرفية لبعض المسؤولين بل هي منظومة من البرامج المنسقة والقرارات الفعلية الموجهة نحو أهداف محددة. وتتجسد الصناعة هنا في تحويل النوايا الحكومية إلى واقع ملموس سواء اتخذت شكلاً إيجابياً(عبر الإقدام على فعل)، أو سلبياً(بالكف عن تصرف معين)، مما يخرجها من دائرة الوعود إلى حيز الأداء المؤسسي الرصين. أما رسم السياسة العامة فيمثل البعد التفاعلي والسياسي للعملية حيث يُنظر إليه كنشاط تشاركي تتداخل فيه الأدوار بين المؤسسات الحكومية والقوى الفاعلة في المجتمع. فعملية الرسم تتجاوز الأبعاد الفنية لتصبح محاولة معقدة للتوفيق بين الرؤى المتضاربة والمصالح المتباينة حيال المشكلات العامة. وبالرغم من اعتمادها على الأطر المنهجية تظل نشاطاً سياسياً بامتياز، تضطلع فيه الحكومة بمسؤوليتها السيادية في إنتاج حلول توافقية تضمن الاستقرار وتحقق الصالح العام.(الإمام، بارة، 2014، ص46).

3.1. الوظائف السياسية للأحزاب في بيئة السياسات العامة

تُعدّ الأحزاب السياسية فاعلًا أساسيًا في بناء وتنفيذ السياسات العامة داخل أي نظام سياسي، حيث تمارس مجموعة من الوظائف التي تجعلها حلقة وصل بين المجتمع والدولة. وتبرز أهمية هذه الوظائف في قدرتها على التأثير في عملية صنع القرار وتوجيه السياسات بما يعكس مصالح المواطنين وتوازنات السلطة . ومن أبرز هذه الوظائف يمكن ذكـــــر:

***وظيفـــة التمثيـــل السياســـي**

هناك من يطلق عليها وظيفة تجميع وتحويل المصالح أو ما يعرف باللغة الأنجليزيـــــــة بـــــ(Interest Aggregation)، بحيث تؤدي الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية داخل النظام السياسي، إذ تعمل على تجميع مطالب المواطنين وصياغتها في شكل برامج سياسية قابلة للتنفيذ. فهذه الأحزاب هي بمثابة المصهر الذي يجمع المطالب المتفرقة والمتباينة من مختلف الفئات الاجتماعية لتحويلها إلى برامج عمل سياسية متماسكة.

فمن خلال هذا الدور تساهم الأحزاب السياسية في نقل انشغالات المجتمع إلى صانعي القرار، مما يعزز من شرعية السياسات العامة ويجعلها أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين . فهي تقوم بفرز المشكلات المجتمعية وترتيب أولوياتها، ثم صياغة هذه المطالب في قوالب فنية وسياسية قابلة للتطبيق، مما يسهل على صانع القرار التعامل مع حزم سياسات واضحة بدلاً من مطالبات عشوائيـــة.

***وظيفة التأطير والتنشئة السياسية**

أو وظيفة التنشئة والتجنيد السياسي، والتي تعرف في اللغة الأنجليزية بـ (Political Recruitment) فالأحزاب السياسية تُسهم في نشر الثقافة السياسية وتعزيز الوعي لدى الأفراد من خلال تأطيرهم فكريًا وإدماجهم في الحياة السياسية. كما تعمل على تكوين نخب سياسية قادرة على إدارة الشأن العام، وهو ما ينعكس إيجابًا على جودة السياسات العامة واستمراريتها.(قويسي، 2003، ص21)

فهي تلعب إذن دور المختبر الذي يُعد القيادات والنخب القادرة على رسم وصنع السياسات. فمن خلال تزويد الجهاز الإداري والسياسي بالكوادر المؤهلة والخبراء، ومن خلال ضمان استمرارية النهج السياسي عبر أجيال من السياسيين المتبنين لرؤية الحزب، سيضمن ذلك تراكم الخبرة في تنفيذ السياســات العامة.

***وظيفة الاتصال السياسي والتعبئة**

فالأحزاب السياسية تعمل كقناة اتصال مزدوجة الاتجاه، من القاعدة إلى القمة، إذ تقوم بنقل نبض الشارع وردود أفعال المواطنين حول السياسات القائمة إلى مطبخ القرار. ومن القمة إلى القاعدة، بحيث تقوم بعملية شرح وتسويق السياسات العامة للمواطنين، وحشد الدعم الشعبي لها لضمان شرعيتها وتقليل المقاومة المجتمعية عند التنفيـــــذ.

***وظيفة تجميع المصالح وصياغة البرامج**

تقوم الأحزاب السياسية بتجميع المصالح المتباينة داخل المجتمع وتحويلها إلى برامج وسياسات متكاملة. وتُعد هذه الوظيفة أساسية في بيئة السياسات العامة، حيث تساعد على بلورة بدائل سياسية واضحة يمكن التنافس حولها مما يعزز من ديناميكية العملية السياسية.

***وظيفة المشاركة في صنع السياسات العامة**

تشارك الأحزاب السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع السياسات، سواء من خلال وجودها في السلطة (الحكومة) أو عبر دورها في المعارضة. ففي حالة توليها الحكم، تعمل على تنفيذ برامجها الانتخابية وتحويلها إلى سياسات واقعية، أما في المعارضة فتقوم بمراقبة الأداء الحكومي وتقديم بدائل وسياسات نقدية.(ضمبري، 2007-2008، ص ص 28-29)

***وظيفة الرقابة والمساءلة**

أو ما يمكن تسميتها بالمعارضة البناءة. ففي النظم الديمقراطية تلعب الأحزاب السياسية، خاصة تلك الموجودة خارج السلطة أي في المعارضة، دورًا مهمًا في مراقبة عمل الحكومة ومساءلتها عن قراراتها من خلال نقد الفجوات في تنفيذ السياسات الحالية، وتقديم السياسات البديلة، مما يجبر الحكومة على تحسين جودة رسم وصنع السياسة لتفادي النقد السياسي. وهي الوظيفة التي تُسهم في تعزيز الشفافية والحد من الانحرافات مما يؤدي إلى تحسين جودة السياسات العامة وضمان توافقها مع المصلحة العامة .(خيري الوكيل، 2014، ص198)

***وظيفة تحقيق الاستقرار السياسي**

من خلال تنظيم التنافس السياسي وتوفير قنوات سلمية للتداول على السلطة تساهم الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار داخل النظام السياسي. ويُعد هذا الاستقرار شرطًا أساسيًا لنجاح السياسات العامة واستمراريتها حيث يسمح بتطبيقها في بيئة مؤسساتية مستقرة.(الخزرجي، 2004، ص ص 212-213)

***وظيفة إضفاء الشرعية(Legitimation)**

عندما يمر مقترح السياسة العامة عبر الأطر الحزبية ويُناقش داخل قبة البرلمان من خلال الكتل الحزبية فإنه يكتسب صبغة وطنية وشرعية قانونية، مما يسهل عملية تحويل النوايا إلى قرارات فعالة ملزمة للمجتمع.(BRECHON 1999, p p 75-76)

في ضوء ما سبق، يتضح أن الأحزاب السياسية ليست مجرد أدوات انتخابية، بل هي مؤسسات حيوية تؤدي أدوارًا متعددة في بيئة السياسات العامة، بل هي المحرك الجوهري في بيئة السياسات العامة، بحيث تساهم في تمثيل المواطنين من خلال لعب دور الجسر الرابط بين تطلعات المجتمع (المدخلات) وبين القرارات الحكومية (المخرجات)، وصياغة البرامج، والمشاركة في صنع القرار، ومراقبة السلطة، مما يجعلها عنصرًا لا غنى عنه لتحقيق سياسات عامة فعالة وعادلة. وعليه فإن تطوير أداء الأحزاب السياسية وتعزيز ديمقراطيتها الداخلية يظل من أهم الشروط لتحسين جودة السياسات العامة في أي مجتمع . وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن إن دور الحزب السياسي في بيئة السياسة العامة لا يتوقف عند الفوز بالسلطة، بل يمتد ليكون المنظم المنهجي الذي يضمن تحويل الصراعات الاجتماعية حول الموارد إلى بدائل سياسية منطقية، والضامن لفعالية الأداء المؤسسي للدولة.

2. الأحزاب السياسية وصناعة السياسة العامة في الجزائر بين النص القانوني والممارسة السياسية

يُعد تشريح واقع الأداء الحزبي في الجزائر مدخلاً جوهرياً لاستيعاب آليات التفاعل بين الفاعل الحزبي وعملية صناعة السياسات العامة. ولا يتوقف هذا الفهم عند حدود القراءة السكونية للإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لنشاط الأحزاب، بل يمتد ليشمل فحص حضورها الديناميكي في مختلف محطات دورة السياسة العامة. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الطرح إلى رصد الفجوة القائمة بين الدور الوظيفي المفترض للأحزاب السياسية وبين واقع ممارستها الفعلي، في ظل نظام حزبي تتجاذبه تحديات الفعالية السياسية وخصوصية السياق الوطني.

1.2. هندسة التعددية الحزبية في الجزائر: قراءة في المرتكزات القانونية والضوابط المؤسساتية.

تضربُ التعددية الحزبية في الجزائر بجذورها في تحول بنيوي شهده النسق السياسي مع وثيقة دستور 1989، التي مثلت القطيعة الأيديولوجية مع حقبة الأحادية، ومؤسسةً لمرحلة الانفتاح السياسي ، حيث أقر المشرع الجزائري بالتعددية الحزبية واعتبرها مظهراً من مظاهر الديمقراطية والتعددية السياسية، وهو ما نصت عليه المادة 2 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ويضمنه الدستور.(بلكعيبات، 2014، ص170) كما نصت المادة 52 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على حق إنشاء الأحزاب السياسية، ونصت أيضا المادة 53 من نفس التعديل على استفادة الأحزاب السياسية من كافة الحقوق المخولة للأحزاب. وجاء التعريف واضح في المادة الثالثة من القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية.(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2012) وقد توالت النصوص الدستورية والقوانين العضوية اللاحقة لترسيخ هذا المسار، عبر وضع أطر تنظيمية تضبط ميكانزمات التأسيس، والتمويل والنشاط. كما جاء في المادة حيث أقر المشرع الجزائري في المادة 58 من التعديل الدستوري لسنة 2020

ومع ذلك، يظل هذا الزخم التشريعي محصوراً في إطار التعددية المقيدة، حيث تتحول الشروط الإدارية والتنظيمية من أدوات لضبط النشاط إلى عوائق وظيفية تحدُّ من حركية الفاعل الحزبي وتكبح استقلاليته، مما يخلق نوعاً من الرقابة القبلية والبعدية التي تفرغ التعددية من محتواها التنافســـي.

على صعيد آخر، تبرز معضلة الاختلال الهيكلي في توزيع الصلاحيات داخل النسق المؤسساتي الجزائري كعامل حاسم في تحجيم الدور الحزبي. فبينما تمنح الوثائق الدستورية للأحزاب السياسية حق المشاركة في صنع السياسة العامة، نجد أن التغوّل الدستوري والسياسي للسلطة التنفيذية يهيمن على صناعة القرار، مما يجعل المؤسسة الحزبية مجرد فاعل ثانوي في بيئة سياسية تتسم بمركزية إدارية شديدة. هذا الوضع أدى إلى انحسار قدرة الأحزاب على التأثير في مراحل دورة السياسة العامة (من رسم الأجندة إلى التقييم)، وتحولها في كثير من الأحيان إلى أدوات للتعبئة أو شرعنة القرارات بدلاً من كونها مصدراً لابتكار البدائل والسياسات.

وبناء على ذلك يمكن القول أن واقع التعددية الحزبية في الجزائر يكشف عن مفارقة جوهرية تتمثل في وفرة في النصوص القانونية مقابل انكماش في الممارسة السياسية . وهي فجوة تعود بالأساس إلى طبيعة البيئة السياسية العامة التي تغلب فيها المنطق الإداري على الفعل التنافسي، مما جعل موقع الأحزاب داخل النسق المؤسساتي يميل نحو الهامشية مقارنة بالمؤسسات التنفيذية، وهو ما يطرح تساؤلاً جوهرياً حول جدوى هذه التعددية في غياب توازن حقيقي بين القوى السياسية والمؤسساتية.

2.2. الدور الوظيفي للأحزاب السياسية في هندسة السياسات العامة

نظريًا، تضطلع الأحزاب بدور محوري في مختلف مراحل دورة السياسة العامة، إلا أن حضورها في الحالة الجزائرية يتسم بالتفاوت والانتقائيـــــة:

-مرحلة تحديد الأجندة (Agenda Setting): تُظهر الممارسة أن تحديد أولويات السياسات العامة يتم غالبًا من قبل السلطة التنفيذية، في ضوء اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية. ويظل دور الأحزاب محدودًا في هذه المرحلة، حيث تقتصر مساهمتها على التفاعل مع القضايا المطروحة بدل المبادرة بطرحهـــــا. (غارو، 2012-2013، ص78)

-مرحلة صياغة السياسات(Policy Formulation) : خلال هذه المرحلة تشارك الأحزاب السياسية خاصة تلك الممثلة في البرلمان في مناقشة مشاريع القوانين، إلا أن تأثيرها في تعديل أو إعادة توجيه السياسات يبقى محدودًا. ويرتبط ذلك بضعف الإمكانيات التقنية والخبرات المتخصصة داخل الأحزاب، إضافة إلى طبيعة التوازنات السياسية داخل المؤسسات التشريعية.(عثمان، 2023، ص329)

-مرحلة التنفيذ(Implementation) : تظهر مساهمة الأحزاب السياسية بشكل أوضح عندما تكون ممثلة في الحكومة، حيث تشارك في تنفيذ البرامج والسياسات. غير أن هذا الدور غالبًا ما يتم في إطار الالتزام بخيارات السلطة التنفيذية، الأمر الذي يقلل من استقلالية الفعل الحزبي.

-مرحلة التقييم (Evaluation) : يُفترض أن تضطلع الأحزاب، خاصة المعارضة، بدور رقابي في تقييم السياسات العامة، إلا أن هذا الدور يظل محدود الفعالية، بسبب ضعف أدوات الرقابة، وقلة الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى محدودية تأثير الخطاب المعارض على الرأي العام وصانع القرار. (عثمان، ص329)

3.2. المأزق البنيوي والوظيفي للأحزاب السياسية في الجزائر: من التعددية الشكلية إلى فجوة الأداء

يتموضع النظام الحزبي في الجزائر ضمن مفارقة سوسيوسياسية تتمثل في التعددية العددية المقابلة لمحدودية الفعالية، حيث أفرزت الساحة السياسية زخماً كمياً للأحزاب لم ترافقه حيوية ديمقراطية حقيقية، بل أنتج ما يمكن اصطلاحه بـ التعددية الشكلية. وفي هذا السياق، يتركز التأثير الفعلي في يد قوى حزبية محدودة تدور في فلك السلطة، بينما تعاني المعارضة من تشتت تنظيمي وغياب للتنسيق الاستراتيجي، مما أفقدها القدرة على طرح بديل سياسي متماسك أو التأثير الجوهري في المسارات العامـــــة.

وتتعمق هذه الإشكالية عند فحص مبدأ الاستقلالية والتمثيل، إذ يلاحظ ارتهان القرار الحزبي -خاصة لدى أحزاب الموالاة- لمراكز القرار الفوقية، مما حوّل الحزب من قوة اقتراح وتوجيه إلى فاعل تابع يفتقر لهامش المبادرة.

هذا الارتهان البنيوي انعكس سلباً على علاقة الأحزاب بالقواعد الشعبية، حيث تشكلت فجوة تمثيلية حادة تجلت في تراجع القدرة على التعبئة خاصة في أوساط الشباب وانخفاض معدلات المشاركة الانتخابية، مما وضع شرعية الوساطة الحزبية على المحك.

وفي المحصلة، تبرز الفجوة بين الخطاب والممارسة كعائق بنيوي يحول دون تحويل البرامج الانتخابية إلى سياسات عامة ملموسة. فالتجربة الجزائرية تكشف عن تكييف براغماتي للوعود السياسية لتتلاءم مع الإكراهات المؤسساتية وتوازنات القوى عند الوصول إلى الحكم، وهو ما أدى إلى تآكل المصداقية الحزبية وتكريس أزمة الثقة لدى المواطن. إن هذا الترابط بين ضعف الاستقلالية، وهشاشة التمثيل، وانفصام البرامج عن الواقع، هو ما يجعل مساهمة الأحزاب في دورة السياسة العامة في الجزائر مساهمة محدودة الأثر ومقيدة بضوابط النسق السياسي القائم.

يتضح من خلال تحليل واقع الدور الحزبي في الجزائر أن الأحزاب، رغم توفر إطار قانوني يقر بالتعددية لا تزال تعاني من محدودية في التأثير الفعلي على صناعة السياسات العامة. ويرتبط ذلك بجملة من العوامل منها طبيعة النظام السياسي، وضعف الإمكانيات التنظيمية، وتراجع الثقة المجتمعية.

3.الأحزاب السياسية والبيئة في الجزائر: دراسة في إكراهات البنية وتحديات الممارسة

تتحدد فعالية الأحزاب السياسية في صناعة السياسات العامة بمدى تفاعلها مع البيئة البنيوية التي تنشط ضمنها، والتي تشمل الأبعاد السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي الحالة الجزائرية تبرز مجموعة من الإكراهات البنيوية التي تحدّ من قدرة الأحزاب على أداء أدوارها الكلاسيكية، وتؤثر بشكل مباشر في مساهمتها في صياغة وتنفيذ السياسات العامة يمكن تلخيصها في:

1.3. الإكراهات السياسية والمؤسساتية

تتميز البيئة السياسية في الجزائر بطابع مركزي قوي، حيث تميل السلطة التنفيذية إلى احتكار عملية صنع القرار، مما يحدّ من هامش تدخل الأحزاب، سواء في السلطة أو المعارضة. فعلى الرغم من تبني التعددية الحزبية منذ دستور 1989 كما سبقت الإشارة إليه، إلا أن الممارسة السياسية أظهرت نوعًا من عدم التوازن بين المؤسسات، حيث تبقى الحكومة والإدارة العمومية الفاعل الأساسي في بلورة السياسات العامة. كما أن ضعف استقلالية البرلمان ينعكس سلبًا على دور الأحزاب السياسية الممثلة داخله، إذ تتحول في كثير من الأحيان إلى مجرد داعم للسياسات الحكومية بدل أن تكون فضاءً للنقاش والتعديل والمساءلة. وبالتالي، فإن محدودية الفصل الفعلي بين السلطات تُضعف من قدرة الأحزاب على التأثير الحقيقي في مسار السياسات العامة. (معمر، 2012، ص85)

2.3. الإكراهات المرتبطة بطبيعة النظام الحزبي

يعاني النظام الحزبي في الجزائر من اختلالات بنيوية، من أبرزها هيمنة أحزاب السلطة مقابل ضعف المعارضة وتشتتها. هذا الواقع يؤدي إلى تقليص التنافس السياسي الحقيقي، ويجعل البرامج الحزبية أقل تأثيرًا في تحديد السياسات العامة. كما أن ظاهرة التعددية الشكلية تُضعف من مصداقية الفعل الحزبي، حيث تتواجد أحزاب كثيرة دون تأثير فعلي، ما يخلق فجوة بين الخطاب السياسي والممارسة. وتنعكس هذه الوضعية على ضعف قدرة الأحزاب على فرض بدائل سياسية أو التأثير في أجندة السياسات العامة.

3.3.الإكراهات الاجتماعية والثقافية

تلعب الثقافة السياسية دورًا مهمًا في تحديد مكانة الأحزاب داخل المجتمع. وفي الجزائر، يُلاحظ ضعف في مستويات المشاركة السياسية، تجسدها نسب العزوف المرتفعة عن الانتخابات، إضافة إلى تراجع الثقة في الأحزاب كمؤسسات تمثيلية. كما أن انتشار بعض الأنماط التقليدية في العلاقات الاجتماعية، مثل الولاءات الشخصية أو الجهوية، يؤثر على طبيعة العمل الحزبي، ويُضعف من بناء أحزاب قائمة على البرامج والأفكار. هذا الواقع يحدّ من قدرة الأحزاب على التعبئة المجتمعية وعلى التأثير في السياسات العامة بشكل فعّال.

4.3.الإكراهات الاقتصادية

يُعد الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري أحد أبرز العوامل المؤثرة في طبيعة السياسات العامة. إذ تعتمد الدولة بشكل كبير على عائدات المحروقات، ما يجعلها أقل اعتمادًا على الأحزاب كوسيط لنقل مطالب المجتمع. وفي هذا السياق، تتراجع أهمية البرامج الاقتصادية الحزبية، حيث تصبح السياسات العامة مرتبطة بإمكانيات الدولة المالية أكثر من ارتباطها بالتنافس الحزبي. كما أن محدودية التنوع الاقتصادي تُقلص من فرص طرح بدائل سياسية واقتصادية حقيقية من قبل الأحزاب السياسية.

5.3.الإكراهات التنظيمية داخل الأحزاب

تعاني العديد من الأحزاب السياسية الجزائرية من اختلالات داخلية، مثل ضعف الديمقراطية الداخلية وهيمنة القيادات التقليدية، وغياب التداول على المسؤوليات. كما يُلاحظ ضعف التأطير السياسي وقلة الكفاءات المتخصصة في مجالات السياسات العامة. هذه العوامل تؤدي إلى تراجع قدرة الأحزاب على إنتاج أفكار وبرامج سياسية واقعية، وعلى تكوين نخب قادرة على المساهمة في صنع السياسات العامة بفعالية.

وعليه يمكن القول إن البيئة البنيوية في الجزائر، بمختلف أبعادها، تُشكل عائقًا أمام تفعيل الدور الحقيقي للأحزاب السياسية، حيث تحدّ من استقلاليتها، وتُضعف من قدرتها على التأثير في مسار السياسات العامة، مما يفرز علاقة غير متوازنة بين الفاعلين السياسيين داخل النظام.(ناجي، 2010، ص254)

4.العلاقة التفاعلية بين الأحزاب السياسية وصناعة السياسات العامة في الجزائر

تُعد العلاقة بين الأحزاب السياسية وصناعة السياسات العامة علاقة تفاعلية معقدة، تتحدد وفق طبيعة النظام السياسي، ودرجة انفتاحه، ومدى استقلالية الفاعلين داخله. وفي الحالة الجزائرية، تتسم هذه العلاقة بخصوصيات تعكس تداخل الأدوار بين المؤسسات الرسمية والفاعلين الحزبيين، في ظل تأثير الإكراهات البنيوية.

1.4. موقع الأحزاب في دورة السياسة العامة

يُفترض في الأحزاب السياسية على الصعيد النظري أن تعمل كقنوات حيوية لـ هندسة السياسات العامة حيث تمتد وظيفتها عبر الدورة الكاملة للسياسة (Policy Cycle) ، بدءاً من بلورة القضايا (Issue Definition) وتحويلها إلى أجندات سياسية، وصولاً إلى الرقابة على التنفيذ والتقييم. بيد أن الإسقاط الواقعي على البيئة السياسية الجزائرية يكشف عن مفارقة حادة ، حيث يعاني الفعل الحزبي من انكماش وظيفي يجعل دورها أقرب إلى التأثيث المشهدي منه إلى التأثير العضوي.

ففي مرحلة وضع الأجندة (Agenda Setting)، يلاحظ هيمنة واضحة للمركزية التنفيذية، حيث تنفرد السلطة برسم الأولويات الوطنية وفق رؤية فوقية، مما يحول الأحزاب السياسية إلى مجرد كيانات رد فعـــل (Reactive Entities) تقتات سياسياً على ما تطرحه السلطة، بدلاً من أن تكون مبادرة بصناعة المطالب الاجتماعية. أما في مرحلة الصياغة، فتصطدم الأحزاب بـ جدار التكنوقراطية وتغول الإدارة حيث يتم حصر النقاش الجوهري داخل أروقة المكاتب المغلقة، مما يُقصي الكوادر الحزبية خاصة المعارضة منها ، ويجعل مساهمتها حبيسة الخطابات العامة المفتقرة للبدائل التقنية القابلة للتنفيذ .(عثمان، ص131)

2.4. الأحزاب بين التبعية والمبادرة

تتأرجح التموضعات الحزبية في المشهد الجزائري ضمن ثنائية التبعية الوظيفية والممانعة المحدودة، حيث يلاحظ انصهار الأحزاب السياسية المنخرطة في التحالفات الحاكمة ضمن استراتيجيات السلطة التنفيذية، مما يؤدي إلى ذوبان هويتها البرامجية وتخليها عن دورها ككيان نقدي لصالح دور المسوق السياسي لخيارات السلطة. هذا الاندماج العضوي أدى إلى تآكل استقلاليتها العضوية والسياسية، وجعل من برامجها صدى لتوجهات الإدارة. وفي المقابل، تحاول قوى المعارضة بلورة فعل سياسي بديل يتجاوز الأطر الرسمية، إلا أن

هذه المحاولات تصطدم بـ عوائق بنيوية مركبة، تبدأ من ضيق القنوات المؤسساتية المتاحة للتأثير، وتمر بمحدودية الموارد اللوجستية والمالية، وصولاً إلى الإنسداد الهيكلي في منظومة صنع القرار التي تظل عصية على الاختراق الحزبي. وبذلك، يتحول العمل الحزبي المعارض من مشروع للتغيير السياساتي إلى ممارسة لـ الاحتجاج الرمزي الذي يفتقر للأدوات الإجرائية اللازمة لتجسيد البدائل على أرض الواقع.

3.4. تأثير الأحزاب على مضمون السياسات العامة

على الرغم من الانحسار الوظيفي للفعل الحزبي، إلا أن القول بغيابه التام عن هندسة السياسات العامة يعدّ تسطيحاً تحليلياً فالأحزاب الجزائرية، وبحكم وجودها المؤسساتي، تمارس نوعاً من التأثير الارتدادي أو الهامشي. يتجلى هذا التأثير عبر قنوات الممانعة البرلمانية والمنابر الإعلامية، حيث تنجح في بعض المحطات في إحداث تعديلات تقنية على مشاريع القوانين، أو لفت الانتباه لقضايا مجتمعية مهملة عبر آليات الرقابة كالأسئلة الشفوية والبيانات.

ومع ذلك، يظل هذا الحراك الحزبي محكوماً بـ سقف سياسي لا يمكن تجاوزه ، إذ تُختزل الفاعلية الحزبية في دور المعدِّل لا المقرر. ويُعزى هذا القصور إلى انخرام التوازن البنيوي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث تستحوذ الأخيرة على "حق الفيتو" الفعلي عبر آليات التشريع بأوامر أو الهيمنة على الأغلبية البرلمانية. (نوي، 2012-2013، ص 108) إن هذا المشهد يكرس وضعية الفعل الحزبي المنقوص، حيث تملك الأحزاب السياسية حق النقاش، بينما تحتفظ السلطة التنفيذية بـ سيادة القرار الحاسم، مما يعيد إنتاج موازين القوى المختلة داخل النسق السياسي.

4.4. نمـــاذج تطبيقيـــة

يمكن ملاحظة طبيعة العلاقة بين الأحزاب والسياسات العامة من خلال بعض المجالات:

-السياسات الاجتماعية: لا تُعد السياسات الاجتماعية في الجزائر مجرد تدابير قطاعية، بل هي أداة مركزية لـ هندسة السلم الاجتماعي . وفي هذا السياق، تظل الأحزاب السياسية مغيبة عن مرحلة التصميم القيمي لهذه السياسات حيث تنفرد السلطة التنفيذية بصياغة عقود الدعم والتحويلات الاجتماعية كآلية لامتصاص الاحتجاج. ويتحول دور الأحزاب هنا إلى وسيط لتصريف القرارات أو المزايدة على المكاسب القائمة، دون القدرة على تقديم نموذج تنموي اجتماعي بديل يكسر النمطية الرعوية للدولة.

-السياسات الاقتصاديةِ: يصطدم الفعل الحزبي في المجال الاقتصادي بـ حتمية الريع ، إذ تخضع التوازنات الكبرى لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، مما يقلص من هامش المناورة البرامجية للأحزاب السياسية. فبدلاً من أن يكون النقاش الحزبي متمحوراً حول الخيارات الأيديولوجية الاقتصادية، يغرق في النقاش الإجرائي حول قانون المالية. وبذلك، تظل الأحزاب عاجزة عن التأثير في التوجهات الرأسمالية أو الاشتراكية للدولة طالما أن قرار التمويل يظل بيد الإدارة المركزية المرتبطة بالجباية البترولية.

-الإصلاحات السياسية :تخضع الإصلاحات السياسية في الجزائر لـ منطق المبادرة الفوقية، حيث تُطرح عادة كاستجابة لأزمات شرعية أو ضغوط ظرفية مثل إصلاحات ما بعد الحراك. وفي هذا المسار، تلعب الأحزاب السياسية دور الطرف المحاور في مسارات تشاورية محددة سلفاً، حيث تنصب جهودها على تجويد النصوص القانونية كقانون الانتخابات بدلاً من أن تكون هي المحرك والمبادر بالتغيير. إن هذا التموضع يكرس حالة التشاركية الشكلية، حيث تساهم الأحزاب في إضفاء الشرعية على الإصلاحات دون أن تمتلك سلطة توجيهها جذرياً.(بوريش، مقورة، 2020، ص ص21-22)

5.الفعل الحزبي وهندسة السياسات العامة في الجزائر: مقاربة تقييمية للمسارات الراهنة والرؤى الاستشرافية

إن تشريح الدور الحزبي في مختبر السياسات العامة بالجزائر يتجاوز كونه ترفاً فكرياً ليصبح ضرورة بنيوية لفهم التوازنات الكلية للنظام السياسي ، فهو يمثل المدخل الأساسي لرصد التباين بين الخطاب البرامجي والأداء الميداني، وتحديد مكامن التعطيل الوظيفي التي تفرمل فاعلية الأحزاب. ولا تقتصر أهمية هذا التقييم على

رصد القصور، بل تمتد لتأسيس رؤية استشرافية ترسم ملامح الانتقال من المشاركة الشكلية إلى المساهمة السياساتية التي تضمن جودة المخرجات العموميـــة. ويستلزم هذا المسار تبني مقاربة نقدية تفكيكية، لا تكتفي بملامسة السطح الحزبي، بل تغوص في الأبعاد البنيوية والمؤسساتية العميقة التي تُسيّج الفعل الحزبي، مع مراعاة التفاعلات المعقدة بين الإكراهات القانونية والبيئة السياسية الراهنة، وصولاً إلى صياغة نموذج تشاركي يمنح الحزب دور المحرك في صناعة القرار لا مجرد صدى له.

1.5. تقييم فعالية الأحزاب في التأثير على السياسات العامة

تكشف القراءة الفاحصة للمشهد السياسي الجزائري عن مفارقة جوهرية بين الدور الدستوري المنوط بالأحزاب السياسية وثقلها الفعلي في هندسة السياسات العامة؛ فبالرغم من الانخراط الشكلي لهذه الأحزاب في المجالس التمثيلية والهياكل التنفيذية، إلا أن مخرجاتها في صياغة التوجهات الإستراتيجية للدولة تظل دون العتبة المؤثرة. ويُعزى هذا التواضع الوظيفي إلى طبيعة التراتبية السلطوية داخل النظام، حيث تستحوذ المؤسسة التنفيذية على مفاصل القرار السيادي، مما يحول الأحزاب إلى فواعل تابعة تدور في فلك السلطة بدلاً من أن تكون قوى اقتراحية مستقلة. هذا الاغتراب عن مراكز التأثير لم يكن نتاج تهميش خارجي فحسب، بل هو انعكاس لقصور ذاتي يتمثل في عجز البرامج الحزبية عن تقديم بدائل سياساتية مبتكرة قادرة على زحزحة التوازنات القائمة. ولقد شهدت الهندسة المؤسسية في الجزائر مؤخراً تحولات بنيوية سعت إلى إعادة تموضع الأحزاب السياسية ضمن دورة صنع السياسات العامة، إلا أن هذه المساعي لا تزال تصطدم بـ إرث المركزية التنفيذية. فرغم التعديلات الدستورية (2020) والقانونية التي حفزت المشاركة السياسية، حيث أقر المشرع الجزائري في المادة 58 من التعديل الدستوري لسنة 2020على استفادة الأحزاب السياسية من كافة الحقوق والحريات الممنوحة للأحزاب السياسية .(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2020) إلا أن مساهمة الأحزاب في صياغة القرارات السيادية لا تزال تتسم بـ النمطية التفاعلية بدلاً من المبادرة الاستراتيجية.

إن الممارسة الراهنة تكشف عن استمرار هيمنة التكنوقراطية والجهاز الإداري على مخابر صناعة القرار، مما خلق حالة من الاغتراب السياساتي لدى الأحزاب، حيث تجد التشكيلات السياسية نفسها في موقف المصادق أو المفسر للسياسات بدلاً من كونها المهندس لها. هذا الوضع تعزز بفعل هشاشة البنى التفكيرية داخل الأحزاب Think Tanks، التي لم تستطع مواكبة التحولات السريعة بتقديم بدائل رقمية أو اقتصادية مبتكرة، مما أبقى دورها محصوراً في التمثيل الإجرائي بعيداً عن التأثير الجوهري في مخرجات النظام العام.

2.5. مأزق الوظيفية الحزبية في الجزائر: دراسة في معوقات الأداء والمشاركة

يمكن رصد واستقراء جملة من المتغيرات البنيوية والوظيفية التي تؤشر على مأزق الأداء الحزبي في الجزائر، وهي مؤشرات تتجاوز مجرد التعثر العابر لتصل إلى حد الأزمة الهيكلية في الوساطة السياسية وتتجلى أبرز ملامحها في النقاط الآتيـــة:

-انحسار الفعالية التعبوية والقدرة على الاستقطاب، بحيث تواجه الفاعلية الحزبية معضلة حقيقية في أداء أدوارها الكلاسيكية المتعلقة بالتنشئة والتأطير ، إذ تعاني الأحزاب السياسية من عجز بنيوي في استمالة القواعد الشعبية لاسيما الكتلة الشبابية التي تمثل الثقل الديموغرافي الأكبر. هذا الاغتراب السياسي لدى الشباب أدى إلى انحسار معدلات الانخراط العضوي، مما جعل الأحزاب السياسية مجرد هياكل بيروقراطية تفتقر للامتداد الجماهيري الحيوي.

-هشاشة الرؤى البرامجية وسيادة الخطاب الشعبوي، بحيث تتسم الأطروحات السياسية لغالبية التشكيلات الحزبية بالسطحية والافتقار للمرتكزات الأيديولوجية أو العلمية الرصينة. فبدلاً من تقديم سياسات عامة بديلة وقابلة للقياس، يغلب على خطابها النزعة العمومية والإنشائية، مما يعكس قصوراً في صياغة مشروع مجتمعي متكامل يستجيب للتحديات الراهنة.

-ضحالة الرأسمال البشري المتخصص ، إذ يعاني الجسم الحزبي من ندرة في التكنوقراط والكوادر النوعية المتخصصة في الحوكمة، الاقتصاد، والتدبير الإداري. هذا النقص في الخزان الفكري داخل الأحزاب السياسية

أضعف قدرتها على إنتاج بدائل واقعية أو ممارسة معارضة تقنية بناءة، مما جعلها تكتفي بردود الأفعال السياسوية بدلاً من المبادرة السياسية.

-انغلاق النخب وتكلس الديمقراطية الداخلية، إذ تشكل الأوليغارشية الحزبية وهيمنة القيادات التاريخية أو التقليدية عائقاً أمام ديناميكية التغيير ، حيث تفتقد هذه الأحزاب لآليات التداول السلمي على السلطة داخل هياكلها. هذا الانسداد التنظيمي حال دون تداول النخب ، وأدى إلى إقصاء الكفاءات الصاعدة، مما عزز حالة الركود الفكري والتنظيمي.

-تآكل الثقة السياسية واتساع فجوة القطيعة المجتمعية ، إذ أفرز تراكم الوعود غير المنجزة وضعف الأداء الميداني حالة من اللا-ثقة بين المواطن والمؤسسة الحزبية. وتتجلى هذه الفجوة بوضوح في مؤشرات العزوف عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، مما يوحي بأن الأحزاب لم تعد تمثل قنوات التعبير الأساسية عن تطلعات المجتمع، بل أصبحت تعيش في عزلة وظيفية بعيداً عن نبض الشارع.

3.5. إستراتيجيات النهوض بالفاعلية الحزبية: خارطة طريق للإصلاح الهيكلي والوظيفي

إنّ تجاوز حالة الركود الوظيفي التي تعتري المشهد الحزبي يستوجب تبني مقاربة إصلاحية شاملة، تتجاوز الحلول الترقيعية نحو هندسة مؤسساتية وبيئة سياسية محفزة. ويمكن بلورة هذه المسارات الإصلاحية في المحاور الإستراتيجية التاليـة:

-تحيين ومراجعة البيئة التشريعية الضامنة للتعددية : ينطلق الإصلاح من ضرورة صياغة إطار قانوني مرن يؤسس لـ استقلالية عضوية للأحزاب. ويتطلب ذلك مراجعة القوانين المنظمة للحياة الحزبية بما يضمن تقليص الوصاية الإدارية، وتسهيل إجراءات التأسيس والنشاط، وتوفير نظام تمويل شفاف وعادل يقي الأحزاب السياسية من الارتهان للمال السياسي أو الضغوط الخارجية، مما يعيد للعمل السياسي طابعه التنافسي الحر.

-إعادة تموقع الأحزاب في بنية النظام السياسي : لا يمكن تفعيل دور الأحزاب السياسية دون إصلاح نظام الحكم باتجاه توازن حقيقي بين السلطات. إنّ تعزيز الصلاحيات الرقابية والتشريعية للبرلمان يمنح الأحزاب جدوى وجودية، حيث تتحول من مجرد ديكور سياسي إلى شريك فاعل في صنع القرار العام ورسم السياسات الوطنية، مما يحفزها على تطوير أدائها لتكون بمستوى المسؤولية الدستورية.

-الاستثمار في "الرأسمال الفكري" والمأسسة التنظيمية : يقتضي التحديث الحزبي الانتقال من الهياكل التقليدية إلى الأحزاب الذكية التي تعتمد على المعرفة. ويتم ذلك عبر إنشاء مراكز تفكير ودراسات إستراتيجية تابعة للأحزاب، تتولى مهمة استشراف الأزمات وصياغة حلول تقنية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مأسسة أكاديميات التكوين السياسي لضمان صناعة نخب قيادية تمتلك الكفاءة الإدارية والوعي السياسي المعمق.

-دسترة وممارسة الديمقراطية التشاركية الداخلية : يعد الإصلاح التنظيمي الداخلي حجر الزاوية في استعادة الحيوية الحزبية. ويتأتى ذلك من خلال فرض آليات شفافة للتداول على القيادة، وتفعيل دور القواعد في اتخاذ القرار، وكسر هيمنة الزعامة الفردية. إنّ تكريس الديمقراطية داخل الحزب هو الضمانة الوحيدة لتجديد النخب وجذب الطاقات الشابة التي تنفر من البنى التنظيمية المتصلبة.

-تجسير الفجوة بين الأحزاب السياسية والمجتمع(إعادة بناء العقد السياسي) فاسترداد الثقة المجتمعية يتطلب تحولاً في السلوك الحزبي من الموسمية الانتخابية إلى الديمومة الميدانية. وهنا يجب على الأحزاب السياسية أن تتحول إلى منصات وساطة حقيقية تتبنى قضايا الشارع اليومية وتصيغها في قوالب سياسية مطلبية، مع اعتماد أدوات تواصل حديثة وتفاعلية تتجاوز الخطاب الخشبي، مما يسهم في ردم هوة الاغتراب السياسي بين النخبة والقاعدة.

4.5. إعادة هيكلة بيئة صنع السياسات: نحو حوكمة حزبية تشاركية

إن الرهان على تفعيل الدور الوظيفي للأحزاب السياسية يظل رهيناً بمدى انفتاح البيئة السياسية والاقتصادية الكلية، وهو ما يستوجب الانتقال من القرار الأحادي إلى الفضاء التشاركي عبر المرتكزات التالية:

-مأسسة الشفافية وحق الوصول إلى المعلومة السيادية: ذلك أن تمكين الأحزاب السياسية من ممارسة دورها كقوة اقتراحية أو رقابية يتوقف على تدفق المعلومات والبيانات الإحصائية بدقة وشفافية، فبدون ترسانة معلوماتية واضحة حول أداء القطاعات الحكومية، يظل النقد الحزبي انطباعياً والبدائل المقترحة تفتقر للواقعية. لذا، فإن تكريس الشفافية هو ما يحوّل الصراع السياسي من شخصنة الخصومة إلى عقلنة السياسات.
-توسيع أطر المشاركة السياسية(المقاربة التعددية): فالإصلاح يتطلب تجاوز المقاربات التقليدية في إدارة الشأن العام، وذلك عبر إرساء منصات تشاورية تدمج الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني في كافة مراحل هندسة السياسات العامة (من التخطيط إلى التنفيذ). هذا الشمول يضمن استيعاب كافة الرؤى المجتمعية ويمنح السياسات العامة شرعية أكبر واستدامة أطـــول.
-التحول الاستراتيجي نحو الحوكمة التشاركية: يمثل الانتقال من السلطة الهرمية إلى الحوكمة الشبكية ضرورة حتمية، حيث تقوم العملية القرارية على مبدأ التوزيع الوظيفي للأدوار والمسؤوليات. فإشراك الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في اتخاذ القرار من شأنه أن يقلص من احتمالات مقاومة التغيير ويحول دون احتكار الحقيقة السياسية، مما يعزز من مرونة الدولة في مواجهة الأزمات.
-التحرر من ضغوط الاقتصاد الريعي وتفعيل التنافس البرامجي: فأهمية تنويع الاقتصاد تكمن في كونه المحرك الأساسي لـ سوق الأفكار السياسية، ففي الاقتصاديات المتنوعة تضطر الأحزاب السياسية للتنافس على جودة الحلول الاقتصادية (الضرائب، الاستثمار، التشغيل)، بينما يميل الاقتصاد الريعي إلى تحويل الأحزاب السياسية لزبائن يتنافسون على توزيع العوائد. لذا، فإن الإصلاح الاقتصادي هو الضمانة لتحويل الأحزاب من كيانات ريعية إلى مؤسسات برامجية تتنافس في طرح نماذج تنموية مبتكرة.

خاتمة:

أفضت المقاربة التحليلية لهذه الدراسة إلى استنتاج جوهري مفاده أن إشكالية صناعة السياسات العامة في الجزائر لا تكمن في غياب الأطر المعيارية الناظمة للتعددية، بقدر ما تكمن في المأزق الوظيفي للفاعل الحزبي ضمن بيئة بنيوية شديدة التعقيد. فبالرغم من المركزية المحورية التي توليها الأدبيات السياسية للأحزاب كقنوات لبلورة الخيارات العامة، كشف واقع الممارسة الجزائري عن حالة من الانحسار التأثيري، نتيجة بيئة مؤسساتية تميل نحو تمركز القرار وتغليب السلطة التنفيذية، مما أحدث خللاً في توازنات القوى اللازمة لإنتاج سياسات تشاركيـــة.
وقد استبان من خلال التشخيص المعمق أن الزخم التشريعي المكرس للتعددية ظل في جوهره تعددية إجرائية لم تنجح في التحول إلى تعددية برامجية تنافسية ، إذ تضافرت الإكراهات البنيوية بأبعادها السياسية والاقتصادية الريعية لتقليص هامش المواربة الحزبية، مما حوّل الأحزاب من فاعل استراتيجي في كامل دورة السياسة العامة إلى فاعل رد فعل يقتصر دوره على التكيف مع المخرجات الجاه ـزة.
وعلى صعيد متصل، أثبت التقييم أن أزمة الأداء الحزبي ليست نتاجاً حصرياً للقيود الخارجية، بل هي نتاج هشاشة بنيوية داخلية، حيث أدى تكلس الديمقراطية التنظيمية وضحالة الرأسمال الفكري المتخصص إلى تعميق الفجوة بين الخطاب البرامجي والممارسة الميدانية. هذا الانفصام الوظيفي لم يضعف فقط القدرة الاقتراحية للأحزاب السياسية ، بل أدى إلى تآكل رصيد الثقة السياسي واتساع شقة الاغتراب بين الأحزاب والقواعد المجتمعيةِ.
تأسيساً على ما تقدم، يظل رهان تفعيل الدور الحزبي مرتهناً بتبني مقاربة إصلاحية نسقية تتجاوز الحلول الجزئية، تبدأ بإعادة هندسة العلاقة بين الفاعلين السياسيين على أسس الاستقلالية والندية، وتمر عبر تحديث البنى التنظيمية للأحزاب السياسية لتتحول إلى خزانات فكرية، وصولاً إلى إصلاح البيئة المؤسساتية الكلية بما يضمن شفافية صنع القرار وتوسيع أطر المشاركة.
وفي المحصلة، إنّ صياغة سياسات عامة تتسم بالرشادة والعدالة في الجزائر تظل مشروطة بوجود أحزاب عضوية تمتلك القدرة على الوساطة الحقيقية واجتراح البدائل السياساتية. وبناءً عليه فإن مستقبل الاستقرار

الديمقراطي والفعالية التنموية يظل معلقاً بمدى قدرة المنظومة الحزبية على تجاوز مأزقها البنيوي، لتنتقل من ديكور مؤسساتي إلى شريك سياساتي فاعل في هندسة المستقبل الوطنـي.

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن صياغة جملة من التوصيات الإستراتيجية لتفعيل الدور الحزبي. فعلى المستوى القانوني والمؤسساتي يجب تحرير الفعل الحزبي إدارياً، وذلك بمراجعة قانون الأحزاب بما يضمن تبسيط إجراءات الاعتماد والنشاط، وتقليص سلطة الإدارة في الرقابة القبلية مع تعزيز الرقابة القضائية المستقلة . كما يجب دسترة الحق في المعلومة :، وذلك بإلزام المؤسسات التنفيذية بإتاحة البيانات والإحصائيات والتقارير القطاعية للأحزاب السياسية، لتمكينها من بناء معارضة تقنية قائمة على الأرقام والبدائل الواقعية. وأخيراً تـتفعيل الآليات البرلمانية ، من خلال تعزيز الوظيفة الرقابية للبرلمان ومنح الكتل الحزبية (خاصة المعارضة) آليات أكثر فاعلية في مساءلة الحكومة حول تنفيذ السياسات العامة.

أما على المستوى البنيوي والتنظيمي للأحزاب السياسية فيجب م أسسة التكوين السياسي ، وذلك بضرورة إنشاء مراكز دراسات وأكاديميات سياسية تابعة للأحزاب السياسية تُعنى بتدريب الكوادر على آليات تحليل السياسات العامة وفنون الإدارة الحديثة . كما يجب تكريس الديمقراطية الداخلية ، بفرض آليات قانونية وتنظيمية تضمن التداول الدوري على القيادة داخل الأحزاب السياسية، وتشجيع وصول الكفاءات الشابة والنسوية إلى مراكز صنع القرار الحزبي. كما يجب كذلك تطوير البرامج القطاعية وذلك بهدف الانتقال من الخطابات الأيديولوجية العامة إلى صياغة حقائب برامجية متخصصة في التعليم، الصحة، الطاقة، تكون قابلة للتطبيق والقياس والمحاسبة .

وأخيرا وعلى المستوى المجتمعي والسياسي يجب فك الارتباط بالريع السياسي من خلال تشجيع الأحزاب السياسية على بناء قواعد تمويل ذاتي شفافة، لتعزيز استقلالية قرارها السياسي بعيداً عن التوازنات المالية المرتبطة بالسلطة أو المال الفاسد . كما يجب تجسير العلاقة مع المجتمع المدني من خلال بناء تحالفات وظيفية بين الأحزاب والجمعيات والنقابات لضمان تمثيل أوسع للمصالح المجتمعية في صياغة الأجندة الوطنية . ويجب خاصة اعتماد الرقمنة في التواصل السياسي من خلال استخدام الوسائط الرقمية الحديثة لفتح قنوات حوار مستمرة مع القواعد الشعبية، وتجاوز نمط التواصل الموسمي المرتبط بالمواعيد الانتخابية فقط.

المراجع:

أولا- توثيق المصادر الرسمية

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالأحزاب السياسية. الجريدة الرسمية ، العدد2 المؤرخة في 15 يناير 2012.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82 المتضمنة المرسوم الرئاسي الذي يحمل رقم 20/442 والموقع في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 المتعلق بالتعديل الدستوري .

ثانيا- توثيــق الكتــب

-الأسود، شعبان الطاهر. (2003). علم الاجتماع السياسي، مصر، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

-الإمام، سالمة، بارة. سمير. (2014). صنع السياسات العامة -دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة-، الأردن، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

-بسيوني، عبد الله عبد الغني.(د ت ن). النظم السياسية والقانون الدستوري، مصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

-الخزرجي، ثامر كامل محمد. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة –دراسة معاصرة في إستراتجية إدارة السلطة- ، الاردن، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.

-خيري الوكيل، محمد إبراهيم. (2014). التنظيم القانوني للأحزاب السياسية بين النظرية والتطبيق، مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

- دوفيرجيه، موريس. (2011). الأحزاب السياسية، (ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد). مصر،القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

-الفهداوي، فهمي خليفة. (2016). السياسة العامة –منظور كلي في البنية والتحليل-، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة.

-القريوتي، محمد قاسم القريوتي. (2006). رسم وتنفيذ وتقيم وتحليل السياسة العامة، الأردن،عمان: مكتبة الفالح للنشر والتوزيع.
-قويسي، حامد عبد الماجد. (2003). دراسات في الرأي العام، القاهرة: مكتبة الشرق الدولية.
-ناجي، عبد النو. (2010). تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر-، الجزائر: دار الكتاب الحديث.

ثالثـــــا – توثيق الدوريات والملتقيات

-بلكعيبات، مراد (2014)، دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد07، العدد02.
-بوريش، رياض (2020)، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر1997 -2017، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد07، العدد01.
-عثمان، صفاء (2023)، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر: بين إشكالية الاستمرارية والمناسباتية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد02.
-معمر، عمار (2012)، صعوبات وتحديات السياسة العامة في الجزائر، مجلة المفكر، المجلد 07، العدد02.

رابعا – توثيق الرسائل والأطروحات الجامعية

-ضربري، عزيزة. (2007-2008)، دور الفواعل السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر . رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
-غارو، حسيبة. (2012-2013)، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة مولود معمري تيز وزو.
-قرقاح، ابتسام. (2010-2011)، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2009)، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
- نوي، سمية. (2012-2013)، الأحزاب السياسية وتأثيرها في رسم السياسة العامة في الجزائر(2007-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة.

خامسا – توثيق الكتب باللغات الاجنبية.

- Brechon pierre, les partis politiques, France :édition montchrestien, 1999.